في ورشة العمل الخاصة بتحديد التخصصات ذات الأولوية لتلبية احتياجات المجتمع المحلي بمحافظة ذمار

التأكيد على مراعاة المعايير الأساسية في اختيار التخصصات

عقدت الأسبوع الماضي في محافظة ذمار ورشة العمل الخاصة بتحديد التخصصات ذات الأولوية لتلبية احتياجات المجتمع المحلي في ضوء الإمكانيات المتاحة التي أقامتها كلية المجتمع الدرب بمدينة ذمار بالتعاون مع مشروع التنمية الريفية بمشاركة أربعين مشاركاً ومشاركة من الأكاديمين وممثلين عن الجهات ذات العلاقة.

ناقشت الورشة عشرة أوراق عمل قدمها مجموعة من أساتذة حول متطلبات التخصصات والأقسام في الكلية في مجالات العلوم الطبية وهندسة الاتصالات والعلوم المالية والإدارية وتقنياتها والعلوم الزراعية والبيطرية واللغات والنظم والمعلومات والتصميم والجرافيك واللغات التي رأس جلساتها الدكتور محمد قاسم الخياط.

وتناولت الأوراق المقدمة التخصصات التي ستبدأ بها الكلية العام القادم مع توضيح أسباب ومبررات الاختيار، وتحديد الاحتياجات (المادية والبشرية) المطلوبة والتركيز على تجهيزات المعامل والورش لكل تخصص.

وتم مناقشة الأوراق التي تم عرضها حيث اتفق جميع المشاركون على أهمية استحداث التخصصات التي تم عرضها الكلية وبإمكان الكلية البدء بفتح التخصصات التي تتوفر إمكانياتها العام القادم حتى تتوفر إمكانيات مناسبة لإنشاء بقية التخصصات في الأعوام القادمة، واقترح المشاركون بالقاعة افتتاح أقسام أخرى مثل: تدريس الحاسوب - تربية نحل - جرانيت ورخام - إرشاد زراعي - تربية خاصة.

متابعة/ رشاد الجمالي

الاستفادة من التجارب والبرامج الناجحة في كليات المجتمع (محلياً ودولياً)

نتائج الورشة

من خلال عرض ومناقشة الأوراق المقدمة إلى الورشة تم ترتيب التخصصات بحسب الأولوية التي تساهم في تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمع مع مراعاة عدة معايير أساسية في اختيار التخصصات أهمها إمكانية توفير الإمكانيات (كوادر وتجهيزات وورش ومعامل) واحتياجات سوق العمل المحلية والوطنية والإقليمية وكانت على النحو التالي:

أولاً: قسم الهندسة والاتصالات:
- شعبة الهندسة الطبية.
- شعبة هندسة الأجهزة الكهربائية المنزلية.
- شعبة هندسة الاتصالات والالكترونيات.
- شعبة الهندسة الصحية وشبكات المياه.
- شعبة الهندسة البيئية.
- شعبة هندسة صيانة الحاسوب.
- شعبة هندسة البناء والإنشاءات.

ثانياً: قسم الزراعة والإنتاج الحيواني والدواجن:
- شعبة إنتاج حيواني.
- شعبة بستنه (خضار - فاكهة - نباتات زينة).
- شعبة وقاية نبات.
- شعبة ميكنة زراعية وتقنية الري الحديث.
- شعبة إرشاد زراعي.

ثالثاً: قسم العلوم الطبية:
- شعبة العلاج الطبيعي.
- شعبة التخدير والعناية المركزة.
- شعبة الأشعة.
- شعبة القبالة.

رابعاً: قسم العلوم المالية والإدارية وتقنياتها:
- شعبة الاقتصاد المنزلي والتربية الأسرية.
- شعبة المحاسبة والبورصة.
- شعبة السياحة والفندقة.
- شعبة السكرتارية.
- شعبة إدارة المكاتب والمشاريع الصغيرة.
- شعبة الإدارة المحلية والتنمية الريفية.
- شعبة الإدارة الصحية.

خامساً: قسم اللغات:
- شعبة اللغة الصينية.
- شعبة اللغة التركية.
- شعبة اللغة الألمانية.
- شعبة اللغة الإنجليزية.

سادساً: قسم نظم المعلومات والتصميم الجرافيكي:
- شعبة التصميم الجرافيكي والإعلام الصحفي.
- شعبة تصميم وبرمجة المواقع الالكترونية.
- شعبة النظم الموزعة والشبكات.
- شعبة نظم المعلومات الحاسوبية.
- شعبة نظم المعلومات الإدارية.

التوصيات

- الاستفادة من القرب الجغرافي بجامعة ذمار واستغلال كوادرها في ظل الإمكانات المحدودة لتوفير الكادر التدريسي المطلوب.
- الاستفادة من التجارب والبرامج الناجحة في كليات المجتمع (محلياً ودولياً) مع التركيز على تحقيق الكيف وليس الكم في اختيار التخصصات وتحديد الطاقة الاستيعابية لكل تخصص.
- على الجهات المختصة توفير التجهيزات والميزانية الخاصة بالكلية حتى تتمكن من استقبال الدارسين العام القادم.

وكان الأخ محمود الجبين الوكيل المساعد لمحافظة ذمار قد ألقى كلمة خلال افتتاح الورشة أكد فيها أهمية إعداد البرامج الهادفة للحد من البطالة وتوفير متطلبات سوق العمل من الكوادر المؤهلة والمدربة القادرة على الإسهام في تعزيز جهود التنمية.

مشيراً إلى أن إنشاء كلية المجتمع بمدينة ذمار يعد مكسباً هاماً للمحافظة وللشباب وبها يعمل على بناء قدراتهم وتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل المحلي والإقليمي.

فيما أوضح الأخ الدكتور عبد الرحمن جامل إلى أن كليات المجتمع أنشئت بهدف تصحيح هرم العمالة اليمنية وتوفير الكادر الوسطي الذي يتطلبه سوق العمل ومتطلبات التنمية وكذا تعزيز تنمية بشرية متوازية بين مختلف المحافظات وتوفير متطلبات واحتياجات سوق العمل من الكوادر الوسطية المؤهلة في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية على المستوى المحلي والإقليمي.

مشيراً إلى أن التعليم الفني والمهني هو أحد المداخل الرئيسية للتخفيف من الفقر والحد من البطالة وبين أوساط الشباب، وقد انعكس ذلك في المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والمهني حيث وصل عدد كليات المجتمع الحكومية إلى تسع كليات تعمل حالياً بالإضافة إلى عشر كليات مجتمع صدر بها قرار جمهوري هذا العام وسيتم افتتاحها خلال الأعوام القادمة وكذا ١٣ كلية مجتمع خاصة حصلت على التراخيص النهائية من المجلس الأعلى لكليات المجتمع وأكثر من ١٥ كلية حصلت على تراخيص مبدئية. فيما أشار الدكتور نجيب الصلوي عميد كلية المجتمع بمنطقة الدرب بمدينة ذمار أن الكلية تهدف إلى إعداد كوادر وسطية وفوق وسطية مؤهلة لتأمين متطلبات التنمية من القوى البشرية ذات الكفاءات التقنية والفنية والمهنية في المجالات الهندسية والتكنولوجية والزراعية والطبية والمالية والإدارية واللغات والمجالات التنموية.

وبين الصلوي أن الورشة تهدف إلى تحديد الاحتياجات اللازمة من التخصصات التي يتطلبها المجتمع وفقاً للإمكانيات المتاحة استعداداً لبدء استقبال الدارسين في الكلية مطلع العام الدراسي القادم حيث ستبدأ الدراسة في خمسة تخصصات كمرحلة أولى.

ولفت إلى أن إنشاء الكلية جاء بموجب القرار الجمهوري رقم ٧ لسنة ٢٠١١م وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً.

رؤية الكلية

نحو كلية رائدة متميزة بين كليات المجتمع المحلية والإقليمية قادرة على إعداد وتأهيل فني مهني متخصص متميز خلوق قادر على المنافسة في سوق العمل محلياً وإقليمياً ودولياً.

رسالة الكلية

تعمل الكلية على تنمية المجتمع الوطني وتطويره عن طريق إعداد وتأهيل وتصدير الكفاءات البشرية المهنية المؤهلة والمتميزة والقادرة على اتقان عملها وتطبيق مهاراتها في حل المشكلات التي يواجهها سوق العمل والقادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً.

الأهداف

١- إعداد كوادر وسطية وفوق وسطية لتأمين متطلبات التنمية من القوى البشرية ذات الكفاءات التقنية والفنية والمهنية في المجالات الهندسية والتكنولوجية والزراعية والطبية والمالية والإدارية واللغات والمجالات التنموية المختلفة.

٢- ترسيخ مبدأ مشاركة المجتمع في نشر التعليم.

٣- إنشاء نظام تعليمي يتميز بالمرونة ومواكبة التقنيات الحديثة، انطلاقاً من احتياجات سوق العمل وإمداد الطلبة بمهارات تعليمية تقنية تدريبية فنية ذات جودة عالية تزيد من قدراتهم التنافسية في سوق العمل على المستوى الإقليمي.

٤- الإسهام في تنشيط التدريب والتأهيل للارتقاء بالمستوى العلمي والمهني والمهاري بما يتفق مع متطلبات احتياجات المجتمع على المستوى المحلي والإقليمي ويواكب التطور الصناعي التكنولوجي.

وعن نظام الدراسة قال الصلوي:

يقوم نظام الدراسة في الكلية على أساس الانتظام والمواظبة على حضور المحاضرات والتدريب العملي، ويحرم الطالب من الامتحان النهائي إذا تجاوزت نسبة غيابه ٢٠٪ في المحاضرات النظرية أو ١٥٪ في الدروس العملية لكل مقرر، علماً بأن توزيع ساعات المقررات ٧٥٪ للدروس العملية و٢٥٪ للدروس النظرية.

يطبق نظام الفصل الدراسي حيث تنقسم السنة إلى فصلين دراسيين.

المناهج والمقررات الدراسية تم إعدادها بما يتوافق مع متطلبات الأسواق المحلية والإقليمية ويواكب التطورات الصناعية والتكنولوجية.

سابعاً: شروط القبول والتسجيل

يشترط لقبول الطالب بالكلية: أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة القسم العلمي للمتقدم لجميع الأقسام أو القسم الأدبي للمتقدم لقسم العلوم المالية والإدارية وتقنياتها بنسبة يحددها المجلس الأعلى لكليات المجتمع أو النسب التي يحددها مجلس الكلية بداية كل سنة.

وعن الغرض من إقامة الورشة أوضح الصلوي قائلاً:

إن اتخاذ قرار بالتخصصات التي ستفتح بها الكلية، يجب أن يبنى على أسس وأبحاث علمية، من خلال مؤتمر أو ورشة عمل علمية، لذلك رأت الكلية ضرورة إقامة ورشة عمل يتم من خلالها تحديد التخصصات ذات الأولوية، التي تلبي احتياجات المجتمع الملحة، بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة للكلية، وتحديد المتطلبات البشرية والمادية لكل تخصص ولذلك نظمت الكلية ورشة عمل بعنوان: "التخصصات ذات الأولوية لتلبية احتياجات المجتمع المحلي في ضوء الإمكانيات المتاحة" وذلك يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠١١/٤/٦م بمشاركة ٤٠ مشاركاً ومشاركة من الأكاديميين وممثلين عن سوق العمل في مكتبة البردوني، وتحددت أهداف الورشة بالتالي:

١- تحديد التخصصات ذات الأولوية التي تلبي الاحتياجات الملحة للمجتمع على المستوى المحلي والوطني والقومي، بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة للكلية.

٢- تحديد الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة لكل تخصص.

٣- البحث عن مصادر تمويل غير حكومية لتجهيز المعامل والورش العلمية.